الصّناعة المعجمية المتخصصة ومراحلها

أ.دة. ليلى المسعودي
جامعة ابن طفيل – القنيطرة –
المملكة المغربية

يهدف هذا المقال إلى عرض أهم المراحل التي تمر منها الصناعة المعجمية المتخصصة والمبادئ الأساس التي يسْتند عليها مشروع وضع قاموس أو معجم.

وقبل الشّروع في الموضوع يجدر بنا أولا أن نقف عند بعض المصطلحات التي سنستعملها في هذا البحث، لأن أول خطوة يجب القيام بها، كما هو الشأن في الميدان العلمي، هي تقديم المصطلحات المستخدمة بصفتها المفاتيح الأساس للولوج إلى ميدان المعرفة والنّفاذ إلى نسقه المفهومي.

ويتعين الجواب في البداية على بعض الأسئلة وهي:

ما هي مُحددات منتجات الصّناعة المعجمية ؟ ما هي المعايير المعتمدة في جلالتصنيف لها ؟ ما هي مراحل"الصناعة المعجمية المتخصصة"؟

وقبل ذلك، هناك سؤال جوهري كنا قد تعرضنا إليه في أعمال سابقة وهو: ما هو مضمون كلمتي معجم وقاموس؟ وهل سيكون من المفيد التمييز بينهما؟

العودة إلى لفظتي قاموس ومعجم

لن نقف عند استعمال لفظتي معجم وقاموس في التراث العربي لأننا تطرقنا إلى هذه النقطة من قبل[1].

---

1 – أنظر: ليلى المسعودي: **معجم أو قاموس؟** مجلة "اللسان العربي" عدد 54، وهذا المقال يدلي بمعلومات تكميلية لما تقدمنا به آنذاك.

والملاحظ أنه يوجد نوع من التداخل بين المصطلحين منذ القدم، حيث هناك من يطلق على المعجم إسم القاموس والعكس وارد أيضا؛ وفي الغالب لا يميز عامة الناس بين التسميتين، ولقد اعتاد كثير من المثقفين الناطقين باللغة العربية على استخدام لفظتي "معجم" و"قاموس" بوصفهما مترادفتين.

غير أن مسألة الترادف الحاصل لدى الجمهور ألا يزرع نوعا من الاختلال في المفاهيم قد يؤدي إلى الخلط على مستوى المصطلح؛ هل يجب اعتماد اللفظ المتداول وإن كان ذلك على حساب الدقة العلمية ؟ هل هذا الترادف يفيد البحث العلمي؟

وكما أشار إلى ذلك أحد الباحثين "هناك جدل كبير بخصوص هذه المسألة، ولكن، في المقابل، ليس هناك ابتكار للمصطلحات اللازمة للتعبير عن المفاهيم اللسانية الجديدة أو الأنواع المعجمية المستعملة"[2].

وهناك مبادرات نذكر من بينها تلك الواردة في ميدان اللسانيات:

استعمال لفظتي معجم وقاموس في ميدان اللسانيات

تحيل لفظة "**معجم**" **Lexicon / lexique** على**الثروة المفرداتية الموجودة بالقوة** لدى المتكلم المستمع المثالي والتي تمثل مستوى من مستويات القدرة اللغوية لديه (حسب منظور تشومسكي)، وعلى **المؤلفات المتضمنة للوائح من المفردات** غير المصحوبة بالتعاريف والواردة في لغة واحدة أو لغات متعددة.

أما لفظة "**قاموس**" **Dictionnaire / Dictionary** فإنها تطلق على المؤلف الذي يقدم المداخل المعجمية مصحوبة بمعلومات تشمل أساسا **التعريف**.

لقد خصّص اللّساني المغربي عبد القادر الفاسي الفهري لفظة "**معجم**" للدلالة على "المخزون المفرداتي الذي يمثل جزءا من قدرة المتكلم- المستمع

2 – انظر: أشرف اقريطب "الفرق بين المعجم والقاموس"
http://www.matarmatar.net/threads/40367

اللغوية"، وجعل لفظة "**قاموس**" تدلّ على "لائحة المفردات ومعانيها التي يضمها كتاب".(الفاسي الفهري، 1985 .73)[3].

أما اللّساني التونسي عبد السلام المسدي فإنه لم يذكر لفظة "**معجم**" في كتابه "قاموس اللّسانيات" المتضمن فقط لمدخل خاص بكلمة **قاموس**.

ضرورة التمييز بين معجم وقاموس

– **القامُوس dictionnaire / dictionary**، وسِمَتُه الأولى أنه يقدّم المداخل المعجمية مصحوبةً بمعلومات تشمل أساسا **التعاريف**، ويمكن التمييز بين **القاموس اللغوي العام** الذي يتضمن الأوصاف اللغوية التي تشير إلى كيفية النطق والاشتقاق والمرادفات والأضداد.. إلخ. و**القاموس المتخصص** الذي يُعنى أساساً بحقل من الحقول المعرفية، ويكون متضمّنا لمعلومات **موسوعية**.

– **المعجم lexique / lexicon**، ويقتصر على إدراج مجموعة محصورة من المداخل مكوّنة من الكلمات أو **المصطلحات** التي تنتمي إلى حقل معرفي معين، ولا تصحبها التعاريف لا اللغوية ولا الموسوعية.

اقتراحٌ للتّمييز بين القاموس والمعجم

ومقترحنا هو تخصيص لفظ المعجم للدلالة على المعاجم المتعددة اللغات التي لا تشتمل على التعاريف، أيْ تلك المؤلّفات التي تكتفي بتقديم مجموعة من المصطلحات في شكل مقابلات معجمية تُبنى على علائق التكافؤ القائم، أو المفترض بين اللّغة المصدر واللغة الهدف. في حين يتم تخصيص لفظ القاموس للدلالة على المعجم الأحادي اللغة، أو المتعدّد اللغات الذي يشتمل على التعاريف[4] .

3 – أنظر أيضا عبد القادر الفاسي الفهري (2009) A lexicon of linguistic terms

4 – أنظر المسعودي **معجم أو قاموس؟** مجلة اللّسان العربيّ، عدد 54.

أما الملفظة[5] (vocabulary/ vacabulaire) فتمتاز بإعطاء إحصاء دقيق لتواتر وتردد الألفاظ في متن أو مدونة ما (corpus). في حين أن الملسنة (/Glossary glossaire) ينحصر دورها في ترجمة الألفاظ الغريبة أو النادرة.

ولقد يستعان بهذين النوعين من المنتجات في إعداد الصنافة أو المسرد.

وقد تبنّينا في كتابات سابقة تصنيفا[6] لجأنا من خلاله إلى التفريق بين الأنواع المختلفة للمؤلفات التى تُعنى بالصّناعة المعجمية، ومن ضمنها "المعجم" و"القاموس" إذ أصبح التمييز بينهما ضروريا لأنهما يخضعان إلى معايير خاصة، ولكل واحد منهما خصوصيته كما سنبين ذلك في الجدول أسفله[7]

جدول

معايير التمييز بين "قاموس" و"معجم"

معايير	قاموس dictionnaire dictionary	معجم lexique lexicon
1 طريقة المعالجة	لغوية موسوعية	لغوية
2 الصنافة (المسرد)	وظيفية	وظيفية
3 المادة	مدخل+ تعريف	مدخل(بدون تعريف)
4 التعريف	التعريف	Ø(التعريف غير موجود)

5 – إن لفظتي "ملفظة" و"ملسنة". من اقتراح المرحوم الأستاذ أ حمد الأخضر غزال (أنظر المسعودي (1983) قاعدة المعطيات المعجمية: المعربي، مجلة اللسان العربي، العدد 25.

6 – المسعودي، 1998: 166.

7 – الملاحظ أننا لم ندرج في هذا الجدول كل الأصناف المنصوص عليها من لدن المتخصصين الذين يحددونها في أربعة أنواع هي 1) القاموس 2) المعجم 3) الملفظة 4) الملسنة.

5 عدد اللغات	أحادي اللّغة أو متعدد اللغات	متعدد اللغات
6 الموقف اللغوي	معياري	معياري
7 البعد الزمني	تزامني(آني) أو تزمني	تزامني (آني)
8 الوظيفة	التأليف/ التفكيك	التأليف

يتبن مما سبق أن القاموس والمعجم يقتسمان معيارين فقط من ضمن الثمانية المذكورة وهما:

1. الوظيفية بالنسبة للمسرد أو الصنافة (ونقصد بهذه التسمية لائحة المواد المدرجة حسب ترتيب خاص وهي nomenclature (باللغة الأجنبية) والمسعى من الوظيفية هو أن تتوفر في المتن بعض الشروط، منها شرط التمثيلية أي أن يكون المتن أو المدونة (Corpus) مرآة تعكس حال اللغة في زمن من الأزمنة، وأن يكون شاهدا على وضعها وخاضعا للشروط العلمية والموضوعية في انتقاء المعطيات. ولتأمين التمثيلية، يتعين الاستناد إلى مبدأين هما التواتر والتوزيع. التواتر هو إحصاء لتردد الكلمات وشيوعها، والتوزيع هو ورودها في سياقات لغوية مختلفة؛ وبموجب هذين المبدأين يتم تحديد قائمة الكلمات المكونة لمداخل المسرد أو الصنافة، حيث يحرص صانع المعجم أو القاموس إلى استخراج الكلمات من نصوص لغوية أصيلة وأصلية وفي الغالب تكون مكتوبة وتكون ذا طابع أدبي عندما يكون الهدف هو إنجاز معاجم وقواميس لغوية، أو ذا طابع علمي إذا كان المراد هو تأليف معاجم وقواميس متخصصة. وتُعطى الأولية عموما، لما هو مكتوب. وبالنسبة للغة العربية، قلما يُستند إلى الجوانب الشفهية نظرا للثنائية الحاصلة بين الفصيح واللّهجي، حيث يطغى اللسان الدارج أو العامي على التواصل الشفهي ويبقى المستوى الفصيح المكتوب هو "المعيار" (وفي بعض الحالات، يتم الاهتمام أيضا بالمكتوب المقروء في الوسائل السمعية البصرية) .

2. **المعيارية** وهي مرتبطة بما يتفق عليه أنه صحيح أي أنه يوافق قواعد اللغة، وقد يطرح السؤال من زاوية لغوية صرف حول صحة أو عدم صحة ما هو متداول ومتواتر في النّصوص العصرية. أحيانا تواجه الباحث صُعوبة في اختيار المداخل، وبالخصوص عندما يصادف لفظا متواترا في الاستعمال غير أنه لا يستوفي الشروط الصرفية أو النحوية التي تتسم بها الوحدات الصحيحة (وهو ما يسمى بالخطأ الشائع)، فيكون الباحث مترددا ولا يتجرأ إدخال ذلك اللفظ في المسرد أو الصنافة، اللهم إذا اتُخذ قرارٌ في هذا الشأن من قبل هيأة لغوية مرموقة ومعترف بها من قبل البلدان العربية.

إذا، يحرص المؤلفون على انتقاء المعطيات من المُستوى المعياري في اللّغة، وقد يختلف الباحثون في درجة المعيارية فمن جهة، منهم من يعطي القيمة نفسها للصحيح وللخطأ المجهور ويعده هاما بصفته ناتجا عن مجتمع أجمع فيه القوم على هذا الاستعمال، وقد يفنّد الباحثون موقفهم بنتائج نابعة عن تحريات ميدانية وبإحصاءات تبين مدى استخدام هذا اللفظ أو ذاك رغم أنه "غير صحيح" من المنظور الصّرفي أو النّحوي. ويرى هذا الصنف من الباحثين أن ظهور"الخطأ الشائع" في المتن شيئا ضروريا لأنه يُعطي الصّورة الحقيقية للاستعمال اللّغوي في زمن مُعين مما يسمح فيما بعد بالتأريخ لتطوّر اللغة، في حين هناك من يرفض الخطأ ولو كان شائعا ويفضل الصحيح وإن كان مهُجورا، والخيار السّائد هو رفضُ إدراج الخطإ الشّائع في المنتجات المعجمية أو القاموسية.

وبالنسبة إلى اللغة العربية، كثيرا ما يقع جدال حاد بين العلماء لتفحّص بعض الحالات لحل مشكلة مرتبطة بما هو صحيح وما هو خطأ، وقد تتدخل هيأة لغوية معترف بها لفك النزاع. ونسوق مثالا لذلك بمسألة "النسبة إلى الجمع" التي جوّزها المجمع اللغوي للقاهرة بعد أخذ وردّ، وبعد سجالٍ طويل أدَّى في نهاية المطاف إلى التّوسل إلى هذا الإجراء خصوصا في الميادين العلمية؛ وهكذا فتح المجال لاستخدام أَلْفاظ مثل "ألسني" و"ألسنية" (نسبة إلى "ألسن") و"معلوماتي" و"معلوماتية" (نسبة إلى "معلومات")...الخ والأمثلة

عديدة من هذا القبيل. وهكذا أصبح من الجائز والمقبول أن تُدرج الكلمات المشتقّة من الجمع في القواميس والمعاجم، ولم يعد النّقاش محتدما حول هذه الظواهر التي كانت غير مقبولة في وقت غير بعيد.

وما يسترعي الانتباه هو أنه رغم الاختلاف الحاصل في منظور صانعي القواميس والمعاجم، فإنهم يشتركون في شعورهم بالمسؤولية اللّغوية اتجاه الجمهور. والواقع أن الشّخص حينما يبحثُ عن كلمة أو عبارة فإنه ينتظر من القاموس أو المعجم أن يفيده باللفظ الصحيح، الذي لا نقاش فيه، مما يشدّد الحرص على إيراد فقط ما هو صحيح ومقبول من جُلِّ علماء اللغة.

أما بخصوص المعايير الستة الأخرى فإنها غير مُشتركة في الصّنفين المذكورين، حيثُ إن القاموس ينفرد بخصائص غير موجودة في المعجم نذكرها في ما يلي:

1. تتكون المادّة من المدخل متبوعاً بالتعريف؛

2. إن مسألة التعريف من الركائز الأساس التي تستند إليها صناعة القواميس إذ بعد تجميع المعطيات في المدونة (أي المتن اللّغوي) الذي تستخرج منه المواد اللّغوية التي ترتَّب حسب طريقة معينة في مداخل مصحوبة بمعلومات متعددة، يتعيّن تقديم التّعريف الذي يُعنى بالمضمون الدلالي لكل كلمة أو عبارة واردة في المدخل. ويدرج التعريف داخل المادة بعد المدخل ويكون ذا طابع إجرائي، أي أنه يقدم معلومات وشروحا حول اللّفظ أو المصطلح الوارد في المدخل، ويكون أيضا ذا طابع وصْفي موسوعي حيث إنه يعطي تفاصيل هامة حول الجوانب الموسوعية للمرجع، أو "الشيء" الذي يحيل عليه المدلول (أو المفهوم بالنسبة للمصطلح)، مثلا يعطى وصفٌ دقيق لآلة ما بالوقوف عند شكلها وحجمها، وأجزائها، والوظائف التي تؤديها،... الخ وإضافة إلى ذلك يكون التعريف أحيانا مصحوبا بجوانب إيقونية متمثلة في رسوم وصور توضيحية خصوصا في مجال العلوم والتقنيات.

3. توجد لغة واحدة أو لغات متعددة حيث إن المتن الذي استخرجت منه المعطيات الواردة في الصنافة أو المسرد ينتمي إلى لغة واحدة أو إلى لغات متعددة؛ وهكذا، يمكن للقاموس أن يكون أحادي اللغة أو ثنائي أو متعدد اللّغات .

4. المعالجة اللّغوية و/ أو الموسوعية للمعطيات، والأولى تُعنى بالمدلول اللّغوي للفظ بصفته دليلا لغويا (بالمعنى الذي يعطيه سوسير[8]) في حين أن الثانية، تقارب اللفظ من حيث مضمونه المفهومي[9] الذي قد لا يتفق والمدلول اللغوي خصوصا في المصطح العلمي المتخصص، مثلا : في المجال الطبي، يطلق "داء السمك" على أحد أمراض الجلد الذي يلحق ببشرة الإنسان حيث تصبح شبيهة بجلد السّمك (و هذه التسمية ترجمة حرفية للتسمية العلمية المكونة من عناصر إغريقية وهي «ichtyosis») غير أن المعنى المراد من هذا المصطلح، لا علاقة له بالمدلول اللّغوي الصّرف الذي قد يُفهم منه أنه داء يصيب السمكّ. ويتميز القاموس باستخدام إحدى الطريقتين اللغوية أو الموسوعية أو كلاهما معا.

5. البعد الزّمني والمقصود هو أن يختار صانعُ القاموس بين منظُورين، إما أن يتبع مراحل التطور الذي تتسم به لغة ما فيكتسي القاموس صبغة تاريخية تزمنية (diachronic)، وإما أن يلتزم بوصف الوضع التزامني (synchronic) للغة.

6. تسمح عملية التفكيك (decoding/ décodage) بالفهم، أي النفاذ إلى معنى الدليل اللغوي وإزالة الغموض عنه، بينما يتيح التأليف (/ encoding encodage) الإنشاء، أي القدرة على استعمال ذلك الدليل وتوليفه مع وحدات لغوية أخرى في سياق الخطاب وإدماجه في مركبات أو جمل. ومن سمات القاموس أنه يساعد على العمليتين معا لأن صانعه لا يكتفي بإدراج الكلمات منفردة بدون سياق، بل يراعي توزيعها داخل المنظومة اللغوية ويدلي بأمثلة ترد فيها تلك الكلمات مما ييسر على المطلع على القاموس تعلّم استخدامها في جمل أخرى في كتابة نص أو رسالة ما.

8 - Ferdinand de Saussure (1915)° *Cours de linguistique générale* Paris Payot.

9 – للحقول المفهومية دور هام في ضبط الصنافة أو المسرد كما سنرى في بقية هذا البحث.

وهكذا، يتضح مما سبق أن التمييز بين "المعجم" و"القاموس" أصبح ضروريا حيث إن (المعجم) يكون متعدد اللّغات، في حين أن (القاموس) يمكن أن يكون أحادي اللغة أو متعدد اللّغات، كما يتسم الأول بغياب التعاريف والاكتفاء بتقديم مجموعة من الكلمات أو المصطلحات، في شكل مقابلات معجمية تنبني على علائق التكافؤ القائم أو المفترض بين اللغة المصدر، واللغة أو اللّغات الهدف.

وواقع الحال أن الخلطَ بين هذين الصّنفين لا يفيد البحث العلميّ ولايسهم في إغنائه؛ والسؤال المشروع هو: لماذا سيتشبث الباحث العربي بقبول الترادف بين لفظتين في حين أن العلوم اللسانية والمعجمية تفرق بينهما؟ ولماذا الدفاع على الترادف الحاصل والدعوة إلى الحفاظ عليه عوض السعي إلى التدقيق المصطلحي الذي من شانه تطوير المفاهيم واستخدام ما هو متوفر في اللغة، عوض اللّجوء إلى الإبداع والتوليد لألفاظ جديدة ربما لن يكتب لها البقاء ؟

ولماذا لن نحتفظ بلفظة "قاموس" للدلالة على الأعمال المتضمنة لشروحات وتعاريف، خصوصا أن هذه التسمية أطلقت في البداية على الأعمال التي ترمي إلى الإلمام بمختلف جوانب اللغة، والعوالم الاجتماعية والعلمية التي تحيل عليها؟

وموقفنا بالنسبة لهذه المسألة هو أن نتفادى التّرادف المعجمي قدر المستطاع وأن نحرص على التدقيق المصطلحي ونعمل على نقله إلى اللغة العربية مع احترام مقاييسها وقواعدها ؛ أما أن نتمادى في استعمال الترادف بدعوى أنه وارد لدى الجمهور كما جاء على لسان علي القاسمي[10]، فإن هذا الخيار لا يضيف أي جديد على المستوى المعرفي ويُبقي الأمور علي حالها ولا يسعى إلى تطويرها.

لذا، سنعتمد التمييز الذى اقترحناه لأن الجوانب الإجرائية فى الصّناعة المعجمية تقتضي التفريق ليس فقط بين و"المعجم" و"القاموس"، لكن أيضاً بين

10 – المعجم والقاموس (دراسة تطبيقية في علم المصطلح)
http://www.arabization.org.ma/magazinefiles/48/pdf/21.pdf

عِلْمين متقاربين هما "المُعجمية" lexicology/ Lexicologie و"القاموسية" lexicography/lexicographie.

المعجمية والقاموسية: أيّ فروق ؟

لا يمكننا إغفال ثنائية أخرى هامة تتضمن عنصرين هما: "المعجمية" lexicology/ Lexicologie و"القاموسية" lexicography/lexicographie.

يُشير القاسمي إلى هذه الثنائية قائلا : "فإن المصطلح الأول يشير إلى علم المفردات الذي يهتم بدراسة الألفاظ من حيث اشتقاقها، وأبنيتها، ودلالاتها، وكذلك بالمترادفات والمشتركات اللفظية والتعابير الاصطلاحية والسياقية. وهكذا فعلم المفردات يهيئ المعلومات الوافية عن المواد التي تدخل في المعجم. أما المصطلح الثاني فيخصص لصناعة المعجم التي تشتمل على خمس خطوات رئيسة هي: جمع المعلومات والحقائق، واختيار المداخل، وترتيبها طبقا لنظام معين، وكتابة المواد، ثم نشر النتاج النهائي (...) وبالاطلاع على المصطلحات العربية المستعملة في الميدان المعجمي، نستطيع القول إن مصطلح (المعجمية) يستعمل لتغطية كلا المجالين. وأما الدراسات المتعلقة بعلم المفردات فتنصب على البحث في معجم اللغة العربية أو متنها، ولهذا يمكن أن تسمى هذه الدراسات بـ (علم المعجم). وأما مصطلح (صناعة المعجم) فهو مختص دائما بالشق الثاني من الثنائية المذكورة"[11].

أمّا عبد الغني أبو العزم فإنه يأتي بمُصطلح آخر هو "المعجماتية" ويقول في هذا الصدد ما يلي: "تهتم المعجماتية بمجموع أعمال المعاجم التي ينشئها المعجماتي أثناء تعامله مع التعريفات والتحاليل التي يخص بها كل مفردة من مفردات اللغة التي يهتم بها، ويرتبها حسب النسق الذي يختاره، والمعجماتية بهذا المفهوم مجال لغوي تطبيقي، يهدف إلى إنجاز معاجم لغوية أحادية أو ثنائية اللغة، وهي علم يتطلب مهارات ومعرفة في مجال ترتيب المفردات وتحديد

11 – المعجم والقاموس (دراسة تطبيقية في علم المصطلح)
http://www.arabization.org.ma/magazinefiles/48/pdf/21.pdf

معانيها ووصفها، كما يتطلّب نظرية (تعريف الوحدات المعجماتية وتصنيف التعريفات)"[12].

وفضل كل من **المسدي** (1984) **والفاسي الفهري** (2009) و**عبد العالي الودغيري والمسعودي** استعمال قاموسية كمقابل ل" lexicography/lexicographie.

من البديهي أن هذا الاختلاف لا ينمّ عن خلاف أو نزاع بين الباحثين، إنما هو نابع من حرصهم الشديد على التمييز العِلْمي بين المصطلحات. وفي نهاية الأمر، يبدو أن الاستعمال من لدن المتخصّصين هو الذي سيتحكم في مصير المصطلحات المقترحة.

وما يهمنا من هذا التمييز هو أنّ هذين العِلْمين متكاملان حيث إن إنجاز القواميس يتطلب ليس فقط الالتزام بمبادئ القاموسية lexicography/ lexicographie عبر اتباع مراحل معينة، ولكنه يقتضي أيضا اللجوء إلى "المعجمية" lexicology/Lexicologie التي تعنى بدراسة المفردات (والمصطلحات)، والبحث فيها وفي دلالتها أثناء إعداد التعريف الذي يدرج ضمن كل مادة من مواد القاموس.

وبعد هذه الإيضاحات المصطلحية، سننتقل إلى مراحل إعداد القواميس المتخصصة في إطار القاموسية أو المعجماتية.

ما هي مراحل الوضع القاموسي (أو المعجماتي)؟

عدد المراحل التي يتطلبها الوضع القاموسي (أو المعجماتي) ستة وهي:

المرحلة الأولى :تحديد المستَعْمل والوظائف المنتظرة.

المرحلة الثانية :تحديد الميدان (أو المجال) المعرفي الرئيس للقامُوس.

12 – أنظر، تطور المصطلحات المعجمية والمعجماتية وإشكالية الوضع والترجمة، الدراسات المعجمية) www.wata.cc/forums/uploaded/554_1166969366.doc

المرحلة الثالثة :وضع شجرة الميدان[13] وإعداد قائمة من ميادين الاستعمال (وهي المجالات المعرفية الفرعية)، والرموز التي تحيل عليها وتبقى هذه القائمة مفتوحة حيث يمكن إغناؤها عند الحاجة بمجال فرعي ما، أثناء العمل والرموز المقصودة تتكون عادة من الحروف الأولى لأسماء المجالات الفرعية؛ مثال: اقت= اقتصاد.

والملاحظ غياب لائحة منمّطة وموحّدة لهذه الرموز على الصعيد العربي.

المرحلة الرابعة : انتقاء المتن (المدونة).

المرحلة الخامسة :عملية جرد المُصْطلحات.

المرحلة السادسة : وضعُ قائمة أولية من المصطلحات المستخرجة من المتن ثُمَّ إخضاعها لعملية التنقية قصد إرساء مداخل الصنافة (أو المسرد) مع مراعاة مبدأي التماسك المفهومي والاتساق الداخلي بين مداخلها مع مراعاة دقيقة لميادين (أو مجالات) الاستعمال الذي تنتمي إليه، خصوصا أن انتقال المصطلحات من مجال إلى مجال[14] علمي آخر كثيرا ما يثير الالتباس، ولكي لا يُحدث هذا الانتقال بلبلةً أواضطراباً في المفاهيم والمضامين العلمية المتخصصة يجب الإلمام بمعية العالم المتخصص بالأنساق الداخلية، والتماسك المفهومي للشبكة المفاهيمية الخاصة بحقل من الحقول المعرفية من حيث تقطيعها وتسلسلها التراتبي.

خلاصة

تتطلبُ الصّناعة القاموسية أو المعجماتية اتباع منهج صارم يحترم التدقيق المصطلحي وضرورة التمييز في شأن المنتج المنتظر: هل هوقاموس أو معجم؟

كما يتوجب الالتزام بمبدأي الاتساق الداخلي للقاموس أو المعجم، والتماسك المفهومي بين الكلمات أو المصطلحات الواردة في مداخل الصنافة وأيضا في التعريف.

13 – أنظر المسعودى معجم أو قاموس؟ مجلة "اللسان العربى" العدد 54 حيث نسوق مثالا تطبيقيا لشجرة الميدان اخترنا له المجال الدبلوماسي.

14 – ليلى المسعودي، المصطلح الطبي وتقاطع المجالات، مجلة اللسان العربي – عدد 43.

ويجب الاهتمام بشجرة الميدان ومقاربة الحقل المعرفي المدروس من خلال الزّاوية اللّغوية (التأثيلية والسياقية) والموسوعية خصوصا بالنسبة للميادين العلمية المتخصصة.

ويتعيّن الاستناد إلى مُتون ومَصادر موثوق بها، والتركيز على اللُّغيات **التّقنية** Technolects/ technolectes لأنها المفاتيح الحقيقية للعلوم. وفي الختام، هناك جانب آخر لم نتطرق إليه في هذا المقال وهو معالجة المداخل وصياغة التعاريف. وسنعود إلى هذه الجوانب في أعمال قادمة، كما سنعمل على إبراز أهمية التعريف من خلال دراسات أجريت في ضوء اللّسانيات والمعجمية.

المراجع

- إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ (القاهرة: الكتبة الأنجلو-مصرية، 1976).

- أحمد الشرقاوي إقبال، معجم المعاجم (بيروت: دار الغرب الإسلامي، 1987).

- جواد حسني عبد الرحيم سماعنه، "المصطلحية العربية بين القديم والحديث" أطروحة لنيل دكتوراه الدولة من شعبة اللغة العربية وآدابها بكلية الآداب والعلوم الإنسانية، الرباط، 1999.

- الخليل بن أحمد الفراهيدي، كتاب العين (بغداد: دار الرشيد للنشر، 1980) تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي.

- طه عبد الرحمن، فقه الفلسفة 2: القول الفلسفي (الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي، 1999).

- عباس الصوري، "في الممارسة المعجمية للمتن اللغوي" في مجلة اللسان العربي، العدد 45 (1998) 9-32.

- عبد العلي الودغيري، قضايا المعجم العربي في كتابات ابن الطيب الشرقي (الرباط: منشورات عكاظ، 1989).

– عبد العلي الودغيري، "قضية الفصاحة في القاموس العربي التاريخي" في اللسان العربي، العدد 33 (1989) 119-134.

– عبد القادر الفاسي الفهري، "تعريب اللغة وتعريب الثقافة" في المجلة العربية للدراسات اللغوية، عدد أغسطس (1985).

– عبد القادر الفاسي الفهري، المعجم العربي (الدار البيضاء: توبقال للنشر، 1986).

– عز الدين البوشيخي، "خصائص الصناعة المعجمية الحديثة وأهدافها العلمية والتكنولوجية" في مجلة اللسان العربي، العدد 46 (1998) 22-27.

– علي القاسمي، علم اللغة وصناعة المعجم (الرياض: جامعة الرياض، 1975،1991).

– علي القاسمي، مقدمة في علم المصطلح (بغداد: الموسوعة الصغيرة، 1985، القاهرة، 1989).

– عبد السلام المسدي، "قاموس اللسانيات".

– ليلى المسعودي، "ملاحظات حول معجم الدبلوماسية والشؤون الدولية" في مجلة اللسان العربي، العدد 46 (1998) 164-177.

– ليلى المسعودي، المصطلح الطبي وتقاطع المجالات، مجلة اللسان العربي –عدد 43.

– ليلى المسعودي، معجم أو قاموس؟ مجلة اللسان العربي العدد 54.

– فريد الأنصاري، "أزمة المصطلح التراثي في الفكر العربي المعاصر" في الفيصل، العدد 280(2000) 23-27.

– مسفر سعيد الثبيتي، المراجع المعجمية العربية (بيروت: مكتبة لبنان 1989).

– مصطفى غلفان، "المعجم الموحد لمصطلحات اللسانيات: أي مصطلح لأي لسانيات؟"